

## التمهيد في تخريج الفروع على الأصول

لا يَأْتُم ولا ينقض قضاؤه وقال بشر المريسي بالتأثيم والأصم بالنقض .  
والذي نذهب إليه أن ا □ تعالى في كل واقعة حكما معينا عليه دليل ظني وأن المخطيء فيه  
معذور وأن القاضي لا ينقض قضاؤه .

هذا حاصل كلام المحصول وقال البيضاوي في المنهاج إنه الذي نص عليه الشافعي .  
إذا علمت ذلك فللمسألة فروع منها .

1 - إذا اجتهد في القبلة وصلى ثم تيقن الخطأ ففي القضاء أقوال أصحابها أنه يجب .  
والثاني لا .

والثالث إن تيقن الصواب أيضا وجب وإلا فلا فإن لم يتيقن الخطأ بل تغير اجتهاده لم  
يلزمه القضاء حتى لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات فلا قضاء أيضا